15 September 2006
Arabic

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة:
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

النرويج*: مشروع قرار

إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الحادية والستين المعني
باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل
البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير اجتماع الخبراء التحضيري^(١) المعني باستعراض منتصف المدة
العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠^(٢)
المنعقد في نيويورك خلال الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦،

وإذ تلاحظ مع التقدير المساهمة التي قدمتها أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية،
ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وكذلك المنظمات
غير الحكومية، إلى عملية استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل،

* بوصفها رئيسة لاجتماع الخبراء التحضيري.

(١) A/61/323.

(٢) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

تعتمد الإعلان التالي:

إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الحادية والستين المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠

نحن رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود المشاركين في الجلسة العامة رفيعة المستوى المعقودة في ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بشأن استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠:

١ - نلتزم من جديد بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا وذلك بإحراز تقدم نحو الأهداف الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق السلم والتنمية من خلال تحسين نوعية حياة الشعوب في أقل البلدان نموا وتعزيز قدراتها على بناء مستقبل أفضل لها، وتنمية بلدانها على النحو الذي تم الالتزام به في برنامج العمل لأقل البلدان نموا في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠؛^(٢)

٢ - نؤكد من جديد أن برنامج العمل يشكل إطار عمل أساسي من أجل بناء شراكة عالمية قوية الغرض منها تسريع النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا؛

٣ - نؤكد من جديد أيضا أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية في أقل البلدان نموا تقع على عاتق هذه البلدان نفسها. إلا أنه يتعين أن تحظى جهودها بدعم دولي ملموس وهام من قبل الحكومات والمنظمات الدولية بروح من المسؤولية المشتركة من خلال بناء شراكات حقيقية، بما في ذلك بناء الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

٤ - ندعم استراتيجية الانتقال السلس من قائمة أقل البلدان نموا، وفي هذا الصدد، نؤكد على الحاجة إلى أن يقدم المجتمع الدولي الدعم اللازم لرفع أسماء أقل البلدان نموا من القائمة بهدف تحاشي انقطاع مشاريعها وبرامجها الإنمائية وإفساح المجال لها لمواصلة مسيرتها الإنمائية؛

٥ - نؤكد أن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن تحقيقها بفعالية في أقل البلدان نموا من خلال العمل، بوجه خاص، على تحقيق الالتزامات السبعة لبرنامج العمل في حينها؛

٦ - نلاحظ أن برنامج العمل أحرز، منذ اعتماده، بعض التقدم في تنفيذه، فيما لا تزال الحالة الاقتصادية الاجتماعية الشاملة في أقل البلدان نموا محفوفة بالخطر؛

- ٧ - نؤكد على أنه في ضوء الاتجاهات الحالية، ليس مرجحاً أن يحقق العديد من أقل البلدان نمواً الغايات والأهداف التي حددها برنامج العمل؛
- ٨ - نؤكد، مع ذلك، أن العديد من أقل البلدان نمواً، وبدعم من شركائها في التنمية، قد أحرزت، رغم العديد من الصعوبات، إنجازات هامة من خلال إصلاحات واسعة النطاق وبعيدة المدى؛
- ٩ - نقر بالجهود الهامة التي يبذلها شركاء التنمية في تنفيذ برنامج العمل، ونقر أيضاً أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل تنفيذ برنامج العمل، وخاصة في مجال القضاء على الفقر، ونذكر أن الحالة في أقل البلدان نمواً تتطلب اهتماماً متواصلاً؛
- ١٠ - ندرك أهمية تحقيق أهداف وغايات برنامج العمل في الوقت المناسب، وفي هذا الصدد، نرحب بوضع استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠^(٣)، بوصفها مبادرة تقودها وتعود ملكيتها إلى أقل البلدان نمواً؛
- ١١ - نرحب بالتدابير التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو والتنمية وكذلك المنظمات المتعددة الأطراف لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وندعوها إلى مواصلة تعزيز مواردها وجهودها لبناء القدرات والتنمية في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك مشاطرة أفضل الممارسات في التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً؛
- ١٢ - نثيب بالمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها أن تواصل تقديم المساعدة في تنفيذ برنامج العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج استعراض منتصف المدة العالمي الشامل؛
- ١٣ - ندعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مواصلة كفالة القيام بالاستعراض السنوي لتنفيذ برنامج العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تم إنجازه بفضل تحقيق الأهداف المتفق عليها من إنجازات ملموسة ويمكن تحديدها كميًا.